

بيئة الأعمال السعودية وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأداء الاقتصادي للمملكة وفق رؤية ٢٠٣٠

منى أبو العطا حلیم

أستاذ الاقتصاد المساعد

جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل، المملكة
العربية السعودية

ولاء مجدي رزق

أستاذ الاقتصاد المساعد

جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل، المملكة
العربية السعودية

الملخص

تمثل بيئة الأعمال الجيدة عاملاً أساسياً لجذب وتنمية الاستثمارات الأجنبية، ويعد توفير المناخ الاستثماري الملائم أولوية متقدمة ضمن برامج عمل كافة الدول، وتسعى المملكة في ظل رؤيتها الطموحة نحو التنويع الاقتصادي وإيجاد مصادر دخل جديدة للمحافظة على تحقيق معدلات نمو مستدامة خلال السنوات القادمة. وقد وضعت المملكة الاستثمارات الأجنبية في أولوياتها، وأصبح الاستثمار محورياً رئيساً ليس لتعزيز رؤيتها فحسب، بل يكون أداة فاعلة في عملية التحول الاقتصادي التي تستند أساساً إلى استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية. وقد تناولنا في هذا البحث اثر تعزيز بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية علي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاقتصاد السعودي وفق رؤية ٢٠٣٠ من خلال دراسة إحصائية لقياس هذا الاثر على تدفق الاستثمارات واثر هذه الاستثمارات على الأداء الاقتصادي للمملكة ممثلة في النمو والبطالة والاستثمار في راس المال البشري

وفد توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة إيجابية قوية بين تحسين بيئة الاعمال وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية في المملكة كما ان هناك علاقة قوية بين هذه الاستثمارات ومعدلات النمو والبطالة والانفاق على التعليم.

وقد أوصى البحث بأهمية توفير بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية للمملكة وإزالة كافة العقبات امام تدفقه وذلك لأهميته في تعزيز الأداء الاقتصادي للمملكة بزيادة الإنتاج وتنوع مصادر الدخل ونقل الأساليب المتقدمة والتقنية وتوطينها وخلق فرص عمل واكساب العمالة الوطنية المهارات الفنية والتقنية والإدارية الحديثة.

الكلمات المفتاحية:

مؤشر بيئة الأعمال، الاستثمارات الأجنبية، مناخ الاستثمار، الاقتصاد السعودي، النمو الاقتصادي، الخطط المستقبلية للاستثمارات.

Abstract

A good business environment is a key factor in attracting and developing foreign investments and provide the appropriate investment climate are an advanced priority within the programs of action of all governments in countries and the Kingdom seeks in the light of its ambitious vision towards economic diversification and finding new sources of income to maintain achieving sustainable growth rates over the coming years.

The Kingdom has put foreign investment in its priorities, and investment has become a major hub not only to enhance its vision, but also be an effective tool in the economic transformation process that is mainly based on attracting more foreign investment.

This research discussed the effect of enhancing the business environment in the Kingdom of Saudi Arabia on attracting foreign direct investments and the Saudi economy according to Vision ٢٠٣٠ through a statistical study to measure this effect on the flow of investments and the impact of these investments on

the economic performance of the Kingdom represented in growth, unemployment and investment in human capital.

The paper reached to that there is a strong positive relationship between improving the business environment and increasing the flow of foreign investments in the Kingdom. There is also a strong relationship between these investments and the rates of growth, unemployment and spending on education.

The research recommended the importance of providing an attractive environment for foreign investment in the Kingdom and removing all obstacles to its flow due to its importance in enhancing the economic performance of the Kingdom by increasing production, diversifying sources of income, transferring advanced and technical methods and localizing them, creating job opportunities and providing national workers with modern technical and administrative skills.

Keywords: Business Environment, Foreign Investment, Investment Climate, Saudi Economy, Economic Growth, Investment Future Planning.

مقدمة

يعتبر الاستثمار بمفهومه الاقتصادي أحد أهم محددات النمو والتنمية الاقتصادية، كما يعد محركاً أساسياً للنشاط الاقتصادي ووسيلة أساسية لخلق فرص العمل وزيادة الدخل باعتباره مصدراً لتوسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة الناتج والإنتاج.

وتعتبر بيئة الأعمال الجيدة عاملاً أساسياً لجذب وتنمية الاستثمارات الأجنبية، حيث إن توافر مناخ استثماري جيد يعد من أهم العوامل التي يرغب المستثمر في توافرها بالدولة، وتتنافس الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في تهيئة بيئة الأعمال لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي حفز واضعي السياسات في الدول على زيادة الجهود المبذولة من أجل تحسين بيئة الأعمال.

ونستعرض في هذه الدراسة بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية من خلال التعرف على مؤشرات بيئة الاعمال بالمملكة وأثرها على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا من خلال استخدام دراسة تطبيقية وقياس أثر بيئة الاعمال على الاستثمارات بالمملكة وأثر تدفق تلك الاستثمارات على المتغيرات الاقتصادية الكلية للمملكة.

مشكلة البحث

هناك العديد من الفرص الاستثمارية في كثير من القطاعات الاستراتيجية خاصة مع التحول الاقتصادي التي تشهده المملكة ورؤيتها المستقبلية ٢٠٣٠ ولكن الأمر يحتاج إلى مزيد توافر وشفافية البيانات وتهيئة المناخ الاستثماري الجاذب لتلك الاستثمارات الأجنبية. وتسعى الدراسة الى التعرف على بيئة الاعمال في المملكة العربية السعودية ومدى تأثيرها على الاستثمارات، وأثر هذه الاستثمارات على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال دراسة أثر بيئة الاعمال على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نسبة نمو الناتج المحلي الحقيقي، معدل التضخم، معدل البطالة، رأس المال البشري مقاساً بحجم الانفاق على التعليم بالمملكة من خلال سلسلة زمنية من ٢٠٠٨ - ٢٠١٨.

وقد احتلت المملكة مرتبة متقدمة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، في عام ٢٠٠٨ احتلت المرتبة رقم (٢٣)، وتقدمت في عام ٢٠١٠ لتحتل المرتبة رقم (١٢)، وأيضاً في عام ٢٠١١ تقدمت لتصل إلى المرتبة رقم (١٠)، ولكن تراجع بمقدار لتصل إلى المرتبة رقم (٩٢) لكل من عامي ٢٠١٨ ، ٢٠١٩.

وبالتالي تكمن مشكلة البحث في التعرف على اسباب انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمملكة في ظل تراجع مؤشر بيئة الاعمال وأثر تحسين بيئة الاعمال على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاثار المترتبة على هذه الاستثمارات على النمو الاقتصادي والبطالة والاستثمار في رأس المال البشري.

أهداف البحث

يهدف البحث الى دراسة تأثير بيئة الأعمال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية ووضع عدد من التوصيات والمقترحات اللازمة لتدعيم تحسين مناخ الاستثمار خاصة مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن مستخدمة الكتب والدراسات التي تناولت موضوع البحث، واستخدام المناهج التالية:

- المنهج الاستقرائي: يتمثل في مراجعة الكتب والمقالات والدوريات العلمية والتقارير والمؤتمرات والندوات والأبحاث والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع البحث.
- المنهج التحليلي: من خلال تجميع البيانات والمعلومات التي ترتبط بالبحث وكذلك استخدام الاستنتاج المنطقي وذلك من خلال تحليل مشكلة البحث وأبعادها وخصائصها.
- الأسلوب الاحصائي القياسي: يعتمد على دراسة عدد من العلاقات الهامة المتعلقة بالاستثمار حيث نقيس أثر بيئة الاعمال الجيدة على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٩ وأثر تدفق تلك الاستثمارات على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها معدل النمو والبطالة والاستثمار في رأس المال البشري ممثلا في الانفاق على التعليم.

فروض البحث

- ١- هنالك علاقة ذات تاثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين بيئة الاعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
يمثل الفرض العدم حيث لا توجد علاقة بين المتغيرين السابقين..
 $H_0 = 0$
- يمثل الفرض البديل حيث توجد علاقة بين المتغيرين السابقين..
 $H_1 \neq 0$

٢- هناك علاقة ذات تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي والبطالة والانفاق على رأس المال البشري ممثلاً في الانفاق على التعليم.
يمثل الفرض العدم حيث لا توجد علاقة بين المتغيرات السابقة. $H_0 = 0$
يمثل الفرض البديل حيث توجد علاقة بين المتغيرات السابقة $H_1 \neq 0$.

حدود البحث

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.
الحدود الزمنية: يتناول البحث مؤشرات بيئة الأعمال وأثرها على الاستثمارات المباشرة خلال الفترة من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠١٩ كما تم إجراء معالجة للبيانات لزيادة حجم العينة.

مصادر البيانات

الاستثمار الاجنبي المباشر: تقارير الاستثمار العالمي UNCTAD لسنوات مختلفة.
GDP : تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي وتقارير البنك الدولي.
معدل التضخم: تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي وتقارير البنك الدولي.
معدل البطالة: تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي وتقارير البنك الدولي.
مؤشرات بيئة الأعمال: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

ويتناول البحث النقاط التالية:

أولاً: الدراسات السابقة.

- ثانياً: بيئة الأعمال والاستثمارات في المملكة في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠.
ثالثاً: الجهود المبذولة من قبل المملكة في تحسين البيئة الاستثمارية.
رابعاً: التحليل الإحصائي.
خامساً: النتائج والتوصيات.

أولاً: الدراسات السابقة

قام الباحثون بمراجعة الدراسات السابقة ذات الارتباط، وذلك للإلمام بموضوع الدراسة من الناحية النظرية، وفيما يلي عرض هذه الدراسات:

تناولت دراسة ولدبوله (٢٠١٩) قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بهدف الإجابة على الإشكالية المتمثلة في ما مدي تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠١٧، وقد تم الاعتماد في تحليل البيانات علي البرنامج الاحصائي .ARDL.

وتم التوصل إلى الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، حيث إثبات ذلك من خلال اختبارات النموذج ARDL. هدفت دراسة إسماعيل وآخرون (٢٠١٧) إلى تقدير نموذج اقتصاد قياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٠، توصلت الدراسة إلى أن كل من: كبر حجم السوق، مؤشر الانفتاح التجاري، الكتلة النقدية كان لها تأثيراً إيجابياً وتساهم بطريقة مباشرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة، كما تبين أن بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومن أهمها التضخم لها تأثير عكسي في جذب الاستثمارات الأجنبية.

ودراسة خطاب (٢٠١٦) هدفت إلى التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وطبيعته وأهم النظريات المفسرة له، ودوره في البنية الاقتصادية العربية سيما في المملكة العربية السعودية وقياس وتحليل أثره في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لعينة الدراسة باستخدام الدوال الخطية واللوغاريتمية وبناء نماذج قياسية باستخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد وتقدير واختبار النتائج مسترشداً بمعطيات البرنامج الاحصائي (SPSS).

وتوصل الباحث من خلال تقدير وتحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في

الاستثمار المحلي للمملكة العربية السعودية فإن النموذج يشير إلى معنوية التأثير لاستثمار الأجنبي في الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية. استخدمت دراسة حسين (٢٠١٤) نظريات النمو الحديثة والتقنيات والطرق الإحصائية لتختبر بشكل تجريبي العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو والتكامل الاقتصادي في دول المجلس، وكانت النتائج تشير إلى قوة العلاقة بين هذه المتغيرات حيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي للست دول (المملكة العربية السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان ، قطر ، الكويت ، البحرين)، كما أنها تساعد في انتاج سلع جديدة وعديدة مما تساعد في زيادة وتوسع التجارة البينية مما يساهم في زيادة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

أما دراسة Alshareef (٢٠١٣) قامت على البحث عن الزيادة في فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية والقيود المفروضة عليه، من خلال مقابلة مديري الأجهزة المتضررين في مجال الخدمات المالية وسؤالهم عن ماهي حدود وفرص الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة في مجال الخدمات المالية، وماهي أفضل التغييرات لتيسير وتحسين النمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى أن هناك العديد من الفرص الاستثمارية في المملكة وخاصة في مجال الخدمات المالية ولكن الأمر يحتاج إلى مزيد من التعاون مع المستثمرين وشفافية البيانات.

وقامت دراسة حسين (٢٠١٢) بتناول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من جهة وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الاقتصادي من جهة أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد استخدمت الورقة نظريات النمو الحديثة والتقنيات والإحصائية لتختبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو والتكامل الاقتصادي في دول المجلس.

وتشير النتائج التي تم الحصول عليها من تحليل البيانات إلى قوة العلاقة بين هذه المتغيرات حيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم مساهمة فاعلة في

النمو الاقتصادي لهذه البلدان كما أنها تساعد في إنتاج سلع جديدة وعديدة يمكن أن تثري التجارة البينية وبذلك تساهم في زيادة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس. كما تناولت دراسة **Almahmood (٢٠١١)** طبيعة ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٥، وأظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد زاد بشكل حاد خاصة بعد تنفيذ قانون الاستثمار الأجنبي عام ٢٠٠٠، حيث ظهر أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من ٢٠٠١ : ٢٠٠٥ تمثل نصف إجمالي الاستثمارات الأجنبية منذ عام ١٩٦٠، كما ظهر أن التصنيع هو المتلقي الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً في صناعة المواد الكيميائية والبتروكيمياويات، في حين يقع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي في المنطقة الوسطى في المملكة، في جميع أنحاء الرياض، كما أن هناك كمية كبيرة من الاستثمار تقع في حقول النفط الشرقية.

استعرضت دراسة **ساحل (٢٠٠٨)** إحدى تجارب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وهي التجربة السعودية، من خلال الوقوف على مدى ملائمة المناخ الاستثماري بها، وهذا بالتطرق لمختلف مكوناته من عوامل جذب اقتصادية وتنظيمية وإدارية وسياسية، والتعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي والجغرافي بها وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج كان من أهمها ان الإصلاحات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ساهمت في استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية. وان المناخ الإداري للبيئة الاستثمارية السعودية شهد تحسناً بعد إنشاء بنيته التحفيزية (نظام الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد، الهيئة العامة للاستثمار).

واظهرت دراسة **Moore (٢٠٠٨)** المقصود من مناخ الاستثمار والبعد المؤسسي لهذا المناخ وكيفية إصلاحه، واقترحت وجود نهج سياسي يركز على العلاقات بين المستثمرين وصناع القرار. وأعدت الورقة طريقتان الأولى أن تأخذ البلد أو المنطقة التي لديها مناخ استثماري ضعيف ولكن سجلت زيادة في الاستثمارات، وهنا يثار تساؤل هو هل الترتيبات أو الإجراءات تلعب دوراً في إحداث هذا الاستثمار، وهنا وجد أن العلاقة بين الحكومة ورجال الأعمال تنشأ في البداية بشكل غير رسمي ثم

يضاف لها الطابع المؤسسي بعد ذلك، وترى الورقة البحثية أن رجال الأعمال لديهم قدرة تنظيمية لوضع الإجراءات والترتيبات جنباً إلى جنب. الطريقة الثانية هي دراسة أماكن الاستثمار، فمن الممكن مقارنة المحافظات/المدن من حيث التقدم السريع أو البطيء في إصلاح مناخ الاستثمار، واستكشاف أسباب هذه الاختلافات ومعرفة القوى الدافعة لهذه العملية.

كما توصلت دراسة **Aitken (١٩٩٧)** في اختبار تأثير التواجد الأجنبي علي نمو إنتاجية عناصر الإنتاج من خلال التطبيق علي عدد من الدول خلال الفترة من (١٩٨٩ - ١٩٧٦) حيث لاحظ أن الشركات المحلية حققت معدلات مرتفعة في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة قبل دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعد انخفاض إنتاجية القطاع الإنتاجي قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر شرطاً ضرورياً لمدى الاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر. وهو ما حدث في الهند حيث كانت القطاعات الإنتاجية في الهند تتسم بانخفاض إنتاجيتها مما أدى إلي زيادة استفادتها من الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع كفاءتها.

كذلك أوضحت دراسة **Richardson (١٩٩٧)**، أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له ودوره في زيادة صادرات تلك الدول. حيث يتطلب تحقيق المزايا ضرورة توافر عمالة ماهرة في الدول المضيفة، وبيئة تكنولوجية تسمح بتلك الاستفادة. وهو ما يؤدي إلي زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في نمو الإنتاجية والصادرات في الدول المضيفة، ويلاحظ أن تلك الآثار تختلف باختلاف خصائص الصناعة والبيئة السياسية في كل دولة مضيفة علي حده.

وبعد استعراض أهم الدراسات السابقة في مجال توفير مناخ أعمال مناسب لبيئة استثمارية جاذبة لمزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، يتضح لنا الاستثمار أحد أهم محددات التنمية والنمو الاقتصادي، وأن بيئة الأعمال الجيدة تعد عاملاً أساسياً لجذب وتنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تحاول الإجابة على عدد من التساؤلات من أهم المؤشرات والعوامل المتطلبة لتوفير بيئة أعمال جاذبة للاستثمار، وكيفية توفير تلك البيئة الجاذبة للاستثمار خاصة مع ما رؤية المملكة العربية السعودية الطموحة ٢٠٣٠ بالإضافة الى التعرف على العلاقة بين زيادة تدفق هذه الاستثمارات على الاقتصاد السعودي ومتغيراته الكلية كالبطالة والنمو والاستثمار في رأس المال البشرى.

ثانياً: بيئة الأعمال والاستثمارات في المملكة في ظل رؤية المملكة

:٢٠٣٠

تتميز بيئة الأعمال بالديناميكية، وذلك في ظل العولمة التي تؤثر تأثيراً كبيراً على درجة نجاح أو فشل رجال الأعمال، ومن أهم عناصر بيئة الأعمال ما يلي: البيئة الاقتصادية، البيئة التكنولوجية، البيئة التنافسية، المحيط والأمان الاجتماعي، الاستقرار السياسي، بيئة الأعمال العالمية (William, ٢٠٠٢).
ظهرت العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تنشرها المؤسسات والمنظمات العالمية، والتي تهدف إلى تقييم بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار والتنافسية.
وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات يشوبها العديد من أوجه القصور فيما يتعلق بالفروض التي تستند إليها أو منهجية إعدادها، إلا أن لها فائدة كبيرة لمتخذي القرار ورجال الأعمال والمستثمرين، حيث تساعد على التعرف على الأوضاع المقارنة للدولة بما يمكن من المفاضلة بينهم، والتعرف على نقاط القوة والضعف لكل دولة في علاقتها بالمؤشرات موضع التحليل. وهذه المؤشرات وهي على سبيل المثال لا الحصر: (عبد السلام، ٢٠٠٥: ٤٧).

- ١- مؤشر التنافسية العالمية.
- ٢- مؤشري قياس الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٣- مؤشر الحرية الاقتصادية.
- ٤- مؤشر الاندماج في العولمة.
- ٥- مؤشر سهولة أداء الأعمال.

١- مؤشر التنافسية العالمية The Global Competitiveness Index

مؤشر التنافسية يعد واحداً من أبرز وأهم المؤشرات انتشاراً لصدوره عن مؤسسات من كبرى المؤسسات الاقتصادية العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي - The World Economic Forum)، وهي مؤسسة اقتصادية دولية مستقلة هدفها تحسين أوضاع الاقتصاد العالمي وجعله أكثر قدرة على تلبية متطلبات العولمة والانفتاح الشامل. وهي تعمل مع الأكاديميين وممثلي الحكومات والمنظمات والشركات الدولية وقيادات العمال ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والقيادات الدينية.

تمول تلك المؤسسة أنشطتها من خلال الرسوم التي تقدمها أكبر ١٠٠٠ شركة على مستوى العالم، وهم أعضاء في المنتدى، بالإضافة إلى التبرعات التي تقدم إليها، كما يعقد المنتدى حوارات بين الأطراف المختلفة كالشركات والحكومات والسياسيين والمفكرين لمناقشة قضايا هامة كالعولمة والتصنيع.

يصدر المنتدى العديد من التقارير في مجالات عدة مثل التقرير العالمي للتنافسية، والتقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات، وتقارير إقليمية حول القدرات التنافسية مثل تقرير القدرة التنافسية الأفريقي وتقرير القدرة التنافسية العربية.

يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع (١٢٢) مؤسسة عالمية، ويعد من الأدوات الهامة في تشكيل السياسات الاقتصادية ومساعدة متخذي القرار في اتخاذ قرارات الاستثمار، علاوة على تأثيره على الأوضاع التنافسية العالمية، ويتكون من مؤشرين فرعيين: مؤشر النمو للتنافسية، مؤشر الأعمال للتنافسية.

وقد تقدمت المملكة ٣ مراتب في عام ٢٠١٩ عن عام ٢٠١٨ من المرتبة ٣٩ إلى المرتبة ٣٦ بين ١٤٠ دولة، كما حصلت الدرجة الكاملة في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي.

٢- مؤشري قياس الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر: منظمة الانكتاد

UNCTAD: Performance and Potential Index

أصدرته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لأول مرة في تقريرها عن الاستثمار العالمي عام ٢٠٠٠، وطورته في التقارير التالية وينقسم إلى مؤشرين: **المؤشر الأول (مؤشر الأداء)** لقياس مستوى الأداء FDI Performance Index بعدد ١٤٠ دولة، ويشير إلى مدى نجاح الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قياس حصة الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً منسوبة إلى حصته من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات تجنباً لتأثير العوامل الموسمية.

وقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بنسبة ٧٪ بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، لتصل إلى ٤.٦ مليار دولار أمريكي. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى إزالة حدود الملكية للمستثمرين الأجانب. وبالمثل، ارتفع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٩ ووصل إلى ٢٣٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، وهو أعلى رقم بين الدول العربية، وتوجه الاستثمارات بشكل رئيسي نحو الصناعات الكيماوية والعقارات والسياحية والوقود الأحفوري والسيارات والآلات.

كما اعتمدت المملكة سبعة مبادئ لرسم سياسات الاستثمار في عام ٢٠١٩، بما في ذلك عدم التمييز، وحماية الاستثمار، واستدامة الاستثمار، والشفافية، وحماية مخاوف السياسة العامة، وسهولة دخول الموظفين، ونقل المعرفة والتكنولوجيا. وفي الوقت نفسه، بلغ عدد الشركات العالمية الجديدة ١١٣١ شركة في العام الماضي، مقارنة بـ ٧٣٦ في ٢٠١٨، وفقاً للهيئة العامة للاستثمار. علاوة على ذلك، تهدف سياسة

الاستثمار الجديدة وبرنامج الإصلاح الاقتصادي في رؤية المملكة ٢٠٣٠ إلى تحسين بيئة الاستثمار في البلاد وتعزيز التنوع الاقتصادي.

المؤشر الثاني (مستوى إمكانات الدولة) FDI Potential Index، فيقيس إمكانات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي، وينقسم إلى ١٣ مكون لقياس هذه الإمكانيات وهي: (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج، خطوط الهاتف الثابت، خطوط الهاتف المحمول، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للدولة، نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة الواردات من قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم ونسبة الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي بالدولة للعالم).

ويهدف المؤشرين للتعرف على مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي.

٣- مؤشر الحرية الاقتصادية:

Index of Economic Freedom

يعد مؤشر الحرية الاقتصادية من أهم وأبرز المؤشرات استخداماً في قطاعات الإنتاج والاستثمار وخاصة الشركات دولية النشاط، نظراً للتاريخ الطويل للمؤسسة المصدرة له، أدى إلى إكساب العاملين فيها خبرة طويلة، وأضفى على دراساتهم قدراً كبيراً من المصداقية. وقد احتلت المملكة عام ٢٠٢٠ المركز ٨٣ من إجمالي ١٨٠ دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية بنسبة تغير وارتفاع ١.٧ عن عام ٢٠١٩.

٤- مؤشر الاندماج في العولمة (موقع مؤشر الاندماج في العولمة)

يقيس مؤشر العولمة الذي يعده معهد "كي أو إف" السويسري قوة تقدم العولمة في ١٨٧ دولة، أي قياس مدى انتشار العولمة واندماجها في الاقتصاد العالمي.

يعتمد واضعي المؤشر على تحليل عدد (١٤) متغير تم تنظيمها في عدد أربعة عوامل رئيسة عبر تطورها لقياس عولمة الدولة من بينها:

- قدرة الدولة على تطبيق ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واندماجها مع العالم الخارجي.
 - وسائل التمويل والتجارة الخارجية والاندماج الاقتصادي (الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والتجارة).
 - الاتصالات الشخصية والسفر (السياحة الخارجية والاتصالات الدولية وعمليات الانتقال عبر الحدود).
 - السياسة الداخلية والخارجية (العضوية في الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية، المهام التي كلفت بها الدولة وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ومدى تطبيقها، وعدد السفارات داخل كل دولة).
- واحتلت المملكة المرتبة رقم ٥١ في مؤشر الاندماج في العولمة عام ٢٠١٧ من بين ١٨٧ دولة.

٥- مؤشر سهولة أداء الأعمال (موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال)

يصدر هذا المؤشر سنوياً عن البنك ومؤسسة التمويل الدوليتان في إطار قاعدة بيانات بيئة الأعمال، وقد بدء إصداره من عام ٢٠٠٤، ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم وذلك من خلال وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والنامية التي يغطيها المؤشر بهدف تنبيه الدول المعنية إلى مكن العقبات لتعمل على معالجتها وتحسن مناخها الاستثماري. والجدول التالي يوضح ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٨:

جدول رقم (١)

ترتيب السعودية في مؤشر بيئة الأعمال من ٢٠٠٨ - ٢٠١٨

المؤشر / السنوات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
عدد الدول	١٨١	١٨٣	١٨٣	١٨٢	١٨٣	١٨٥	١٨٩	١٨٩	١٨٩	١٩٠	١٨٩
الترتيب العام لمؤشر بيئة الاعمال	٢٣	١٥	١٣	١٠	١٢	٢٢	٢٦	٤٩	٨٢	٩٤	٩٢
بدء النشاط التجاري	١٦	١٥	١٣	١٤	١٠	٨١	٨٤	١٠٩	١٣٠	١٤٧	٨٤
استخراج تراخيص أبناء	٧	٧	٦	٦	٤	١٧	١٧	٢١	١٧	١٥	١٧
الحصول عي الكهرباء	١٦	١٥	١٦	١٧	١٨	١٥	١٥	٢٢	٢٤	٢٨	١٥
تسجي الملكية	٢	٣	٢	١	١	١٢	١٤	٢٠	٣١	٣٢	١٤
الحصول على الائتمان	٤٧	٤٧	٤٦	٤٥	٤٨	٥٢	٥٥	٧١	٧٩	٨٢	٥٥
حماية المستثمرين	١٨	١٦	١٥	١٦	١٧	٢١	٢٢	٦٢	٩٩	٦٣	٢٢
التجارة عبر الحدود	١٦	١٧	١٧	١٨	١٨	٦١	٦٩	٩٢	١٥٠	١٥٨	٦٩
دفع الضرائب	١٠	١١	١٢	١٠	١٠	٣	٣	٣	٣	٦٩	٣
إنفاذ العقود	١٤٠	١٤١	١٣٩	١٣٨	١٣٨	١٢٤	١٢٧	١٠٨	٨٦	١٠٥	١٢٧
تسوية حالات الاعسار	٧٠	٦٩	٦٨	٦٩	٧٣	١٠٩	١٠٦	١٦٣	١٨٩	١٦٩	١٠٦

المصدر: تجميع من اعداد الباحثين من تجميع من تقرير ممارسة أنشطة الاعمال،

البنك الدولي، أعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٨

ويوضح الجدول السابق تقدم المملكة في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤، ولكن مع عام ٢٠١٥ بدأ يتراجع ترتيب المملكة إلي أن وصل خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ إلي المرتبة ٩٢ من بين ١٨٩ دولة في مؤشر سهولة أداء الأعمال، ومع ذلك استطاعت المملكة من خلال بعض المبادرات وفتح العديد من الفرص ومجالات الاستثمار إلي استقطاب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهو ما يتضح في الجزء الاحصائي من البحث.

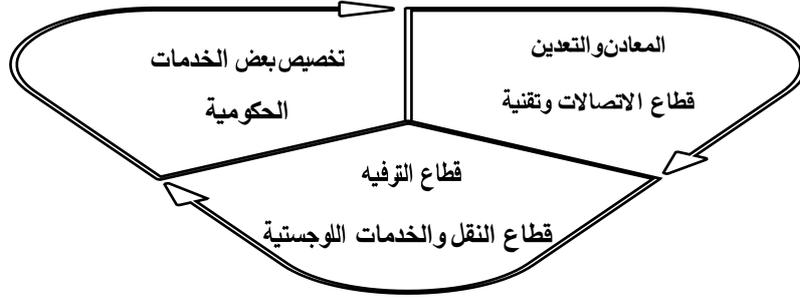
فرص ومجالات الاستثمار في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠

تهدف رؤية ٢٠٣٠ للمملكة إلى تهيئة البيئة الجاذبة التي يمكن من خلالها استثمار الكفاءات البشرية واستقطاب أفضل العقول في العالم، وتوفير كل الإمكانيات التي يمكن أن يحتاجوا إليها، بما يسهم في دفع عجلة التنمية وجذب المزيد من الاستثمارات، كما تهدف المملكة من خلال الرؤية إلى رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات من ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي إلى نسبة ٦٥٪.

وبناء عليه أطلقت اللجنة التنفيذية مبادرات لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية " تيسير " مبادرة إصلاحية، وذلك بالتعاون مع المركز السعودي للتحكيم التجاري لتهيئة ودعم بيئة الاستثمار بالمملكة لجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية (محمد، بدون سنة نشر: ٢).

وتقوم لجنة تحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص " تيسير " العقبات والتحديات التي تواجه المستثمرين وتعرقل عملهم لتقوم بدراستها وتقديم الحلول والتوصيات لهم.

شكل رقم (١) أهم الفرص الاستثمارية الواعدة بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية ٢٠٣٠



المصدر: غرفة الرياض (٢٠١٩).

شكل رقم (٢)

أهم أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ الخاصة بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة



المصدر: غرفة الرياض (٢٠١٩).

ثالثا: الجهود المبذولة من قبل المملكة في تحسين البيئة الاستثمارية

أعدت المملكة العربية السعودية خطة استراتيجية شاملة لتحسين البيئة الاستثمارية ورفع قدرتها التنافسية لجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة، حيث شهدت المملكة تطورات وإصلاحات اقتصادية ومؤسسية كبيرة وسريعة ومتتابعة منها إنشاء عدد من الأجهزة والمؤسسات الحكومية لرفع كفاءة الأداء الحكومي ودعم تطوير بيئة الاستثمار ومنها: المجلس الاقتصادي الأعلى، والهيئة العامة للاستثمار، وهيئة السوق المالية، كما قامت المملكة بإصدار العديد من الأنظمة والتشريعات بهدف تشجيع وتطوير بيئة الاعمال (إسماعيل، وآخرون، ٢٠١٧: ٥).

وفيما يلي تفاصيل بعض إجراءات دعم بيئة الاستثمار التي قامت بها المملكة:

- نظام الاستثمار الأجنبي الجديد الذي سمح للمستثمر الأجنبي أن يمتلك المشاريع وحقق المساواة بين الأجنبي والوطني في الضمانات والتسهيلات، وتسوية الخلافات التي تنشأ بين الحكومة والمستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين ودياً قدر الإمكان، والحصول على القروض الميسرة من صناديق التنمية الصناعية السعودية دون قيود تتعلق بنسب الملكية وغيرها من الإجراءات الجاذبة للاستثمارات (وزارة الاقتصاد والتخطيط - خطة التنمية العاشرة ٢٠١٥ - ٢٠١٩: ٣٥).

- إنشاء الهيئة العامة للاستثمار عام ٢٠٠٠ بهدف العناية بشئون الاستثمار في المملكة بما في ذلك الاستثمار الأجنبي، من خلال إعداد سياسات الدولة في مجال تنمية وزيادة الاستثمار المحلي (الوطني) والأجنبي ومتابعة وتقييم أداء الاستثمار المحلي والأجنبي وإعداد الدراسات عن فرص الاستثمار والترويج له وتنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض الداخلية والخارجية والفعاليات المتعلقة بالاستثمار (الهيئة العامة للاستثمار السعودية ٢٠١٤).

- الاهتمام بالترويج لدوره في جذب المستثمرين وذلك من خلال اتباع أساليب ترويجية جديدة عن طريق مسح شامل لنحو ٤٠٠ فرصة استثمارية في قطاعات عدة تشمل كافة أرجاء المملكة ونشر الفرص الاستثمارية المتاحة على موقع الهيئة

العامه للاستثمار السعوديه وفتح مكاتب تمثيلية لها في عدة دول كبرى مثل واشنطن، باريس، فرانكفورت، لندن، طوكيو، هونج كونج، وغيرها للتواصل المباشر مع المستثمرين في هذه الدول وزيادة الوعي عن المملكة في الخارج (الهيئة العامة للاستثمار السعودية ٢٠١٤).

- من ضمن سياسات خطة التنمية العاشرة تحسين ترتيب المملكة بمرتبتين في مؤشر التنافسية العالمي وثلاث مراتب في مؤشر بيئة الاعمال
- احتلت المملكة في مؤشر التنافسية العالمي عام ٢٠١٩ المرتبة (٣٦)، كما أتت الثانية عالمياً بمؤشر الأسعار. كما حافظت هونج كونج على صدارة ترتيب التنافسية العالمي لعام ٢٠١٧ تلتها سويسرا ثم سنغافورة، وذلك بحسب التقرير السنوي الذي ينشره مركز التنافسية العالمي (IMD). (وزارة الاقتصاد والتخطيط - خطة التنمية التاسعة ٢٠١٠ - ٢٠١٤ : ٤٠).

رابعاً: التحليل الاحصائي

١ - الإحصاءات الوصفية

في هذا الجزء سيتم عرض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات محل الدراسة

جدول رقم (٢) : الإحصاءات الوصفية

UNEMPLOYMENT RATE	INFLATION	RA TE	GDPGROWTH	EDUCATION PAYMENT	BUSSINESS	FDI	
٥,٧٨٦٣٢٥	٢,٠١٧٦٠١	٣,٦٣٦٨٧٢	١٩,٨٨٩٧٢	٣٦,٠٦٤٧٨	١٢٢,٠٧١٧	متوسط	
٥,٧٠٠٠٠٠	١,٢٧٨١٢٥	٢,٦٦٥٦٢٥	٢١,٢٠٣١٢	٣٤,٧١٨٧٥	٢٥,٠٧٠٠٠	الوسيط	
٧,٣٠٠٠٠٠	١٠,٢٨٤٣٨	١٦,٨١٢٥٠	٢٥,٦٧٥٠٠	٩٥,٤٣٧٥٠	١٠٠٠,٠٠٠	القيمة الكبرى	
٤,٣٠٠٠٠٠	-١,٣٩٦٨٧٥	-٤,٦٣٧٥٠٠	١١,١٢٨١٣	١,٠١٢٥٧٠	١,٣٦٩٠٠٠	القيمة الصغرى	
٠,٧٥٣٩٨٧	٢,٥٩٩٣٩٥	٤,٧٧٦٢٦٦	٣,٥٤٦٧٠٤	٢٣,٣٨٢٩٦	٢٠١,٠٨٥٥	انحراف معياري	
٢,٤٣٦٢٥٣	٢٣,٥٨١٩٩	١٥,٨٩٢٢٣	١٠,٤٠٧٠٢	٢٤,٥١٨٧٥	١٩٨,٥١٨٥	Jarque-Bera	
٠,٢٩٥٧٨٤	٠,٠٠٠٠٠٨	٠,٠٠٠٣٥٤	٠,٠٠٥٤٩٧	٠,٠٠٠٠٠٥	٠,٠٠٠٠٠٠	Probabilty	
١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	Observations	

ويوضح الجدول السابق الإحصاءات الوصفية للمتغيرات محل الدراسة، حيث يتضح ان جميع المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي ما عدا معدل البطالة حيث ان قيمة P-value لاختبار Jarque-Bera اقل من ٥٪ بينما ال p-value لمتغير معدل البطالة هي أكبر من ٥٪.

١ - نموذج الدراسة

لدراسة فرضية الدراسة تم استخدام نموذج autoregressive distributed lag

(ARDL) هو نموذج يعتمد على طريقة المربعات الصغرى (OLS) للتقدير .

$$FDI = \beta_0 + \beta_1 \text{ bussines environment rank} + \beta_2 \text{unemployment} + \beta_3 \text{inflation} + \beta_4 \text{GDP growth} + \beta_5 \text{education Expenditure} + \varepsilon$$

حيث ان:

FDI = الاستثمار الأجنبي المباشر

Business Environment = مؤشر بيئة الاعمال في السعودية

Unemployment = معدل البطالة في المملكة

Inflation = معدل التضخم بالمملكة

GDP growth = معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي

Education Expenditure = الانفاق على التعليم ممثلا عن الانفاق على راس

المال البشرى

لتقدير هذا النموذج تم استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية , وذلك لطبيعة البيانات. وكخطوة أولية لتحليل السلاسل الزمنية، تم التحقق من صحة فرض سكون السلسلة. ويتم اختبار فرض سكون السلسلة باستخدام اختبار Augmented Dickey-fuller. ويكون الفرض الصفري (فرضية العدم null hypothesis) في هذا الاختبار هو "وجود جذر الوحدة في قيم السلسلة" ويتم قبول فرض العدم عندما تكون قيمة P-value أكبر من ٥٪. وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير ساكنة ويجب اختبار سكون السلسلة عند اخذ الفروق الاولي وإعادة الاختبار وإذا كانت الفروق الاولي أيضا غير ساكنة يتم اخذ الفروق الثانية وهكذا حتى يمكن تحدد درجة تكامل السلسلة. أي ان إذا تم

اختبار السكون على السلسلة الأصلية وتم قبول الفرض العدمي فمعنى ذلك أن السلسلة الأصلية ساكنة ومن الرتبة صفر ويرمز لها بالرمز $I(0)$ ، ولن يكون هناك ضرورة أو هدف من استخدام الاختبارات الخاصة بالتكامل المتساوي أو المشترك-co-integrating test. ولكن إذا سكنت السلسلة بعد اخذ الفروق الأولى لها تكون السلسلة الأصلية متكاملة co-integrating من الرتبة الأولى ويرمز لها بالرمز $I(1)$. وهناك اختبارات سنتناولها لاختبار وجود علاقة تكمل مشترك في الأجل الطويل.

جدول رقم (٣): نتائج اختبار السكون:

Phillips Peron	ADF	متغير
-٢,٣٢٠٥٤	-٢,٢٦٤٣	FDI
-٥,٩٤٣٣***	-٥,٠٨٧***	Δ FDI
-١,١٠٤٢٦٣	-١,٦٣٥٥٦٦	Business environment rank
-٦,٣٠٧٥٧***	-٥,٩٨٧***	Δ Business environment rank
-٢,١٤٧٢٥٨	-١,٥٦٩٣	Education Expenditure
-٥,٤٦٠٩٨***	-٣,٨١١١***	Δ Education Expenditure
-٣,١٤٩٣٨٢**	-٣,٥٤٠٥***	GDP growth
٠,٨٦٩٨٥١	٠,٦٨٨٦٩	Δ GDP growth
-٢,١١٥٩٤١	-١,٥١٩٩٢٩	inflation rate
-٥,٢٩١١٠٧***	-	Δ inflation rate
	٤.٦٨٩٤٢١***	
-٢,١٢٥٢٥	-٢,٨٦٢*	Unemployment rate
-٣,٠٠٠٤**	-٢,٨٩٥***	Δ unemployment rate

REJECT NULL AT *١٠%, **٥%, ***١% significance. ADF t-statistic reported.

Note: The ADF tests include an intercept. The appropriate lag lengths were selected according to the Schwartz Bayesian criterion, also p-value are calculated using MacKinnon (١٩٩٦) one-sided p-values.

ومن الجدول السابق يتضح ان معدل النمو ساكن للسلسلة الاصلية ولكن فيما يخص المتغيرات الأخرى فهم غير ساكنين للسلاسل الاصلية ولكنهم ساكنين بعد اخذ الفروق الاولي.

وتهدف الدراسة الى تقدير النموذج من خلال دراسة العلاقات طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبيئة الاعمال اخذا في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الأخرى وتأثيراتها على الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة.

ويمكن دراسة العلاقات خلال استخدام تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. لكن لا يمكن تطبيق اختبار التكامل جوهانسن مباشرة ونموذج تصحيح الخطأ المنبثق من نموذج VAR إذا لم تكن متغيرات الاهتمام كلها من نفس رتبة التكامل. أي أن لا ينطبق تطبيق اختبار التكامل جونسون ونموذج تصحيح الخطأ اذا كانت السلاسل محل الدراسة ليس لها نفس درجة رتبة التكامل كما هو الحال في هذه الدراسة. لذلك، تم اللجوء الى استخدام نموذج ARDL. وبالتالي سيتم استخدام اختبار التكامل ونموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج ARDL أي نموذج autoregressive distributed lag.

باستخدام تحويل خطي بسيط، يمكن اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ الديناميكي (ECM) من ARDL. أيضا، يدمج ECM ديناميكيات المدى القصير مع التوازن طويل المدى دون فقدان المعلومات طويلة المدى ويتجنب المشاكل مثل العلاقة الهامشية الناتجة عن بيانات السلاسل الزمنية غير الساكنة. (Shrestha, et.al, ٢٠١٨)

لتوضيح نهج النمذجة ARDL، يمكن النظر في النموذج البسيط التالي:

$$y_t = \alpha + \beta x_t + \delta z_t + e_t$$

يتم اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL من خلال

$$\Delta y_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta y_{t-i} + \sum_{i=1}^p \delta_i \Delta x_{t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma_i \Delta z_{t-i} + \lambda_1 y_{t-1} + \lambda_2 x_{t-1} + \lambda_3 z_{t-1} + u_t$$

الجزء الأول من المعادلة β_i و δ_i و γ_i يمثلوا ديناميكيات المدى القصير للنموذج. بينما الجزء الثاني من المعادلة يمثل علاقة طويلة المدى. الفرضية الصفرية في المعادلة هي $\lambda_1 + \lambda_2 + \lambda_3 = 0$ وتعنى في هذه الحالة عدم وجود علاقة طويلة المدى. والنتائج موضحة بالأسفل

نتائج اختبار الحدود لوجود علاقة تكامل ما بين المتغيرات محل الدراسة.

(Bounds Test for Cointegration Relationship)

ويوضح الجدول التالي نتائج إجراء اختبار الحدود لتحليل التكامل المشترك بين الاستثمار المباشر ومحدداته.

جدول رقم (٤): نتائج اختبار الحدود لوجود علاقة تكامل ما بين المتغيرات محل الدراسة

Test Statistic	Value	k
F-statistic	١٢,٧٣٦١	٥
Critical Value Bounds		
Significance	I٠ Bound	I١ Bound
١٠%	٢,٢٦	٣,٣٥
٥%	٢,٦٢	٣,٧٩
٢,٥%	٢,٩٦	٤,١٨
١%	٣,٤١	٤,٦٨

*١٠%, **٥%, ***١% significance.

من الجدول يتضح أن f المحسوبة تتعدى كل قيم $i(1)$ مما يعني أنه عند مستوى ثقة ٩٥ % و مستوى ثقة ٩٩ % تم رفض الفرضية الصفرية "لا توجد علاقة طويلة المدى"، وهذا يعني أن هناك علاقة تكامل وحيدة بين المتغيرات محل الدراسة (أي وجود علاقة طويلة المدى) بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، وذلك يمكن التعامل مع جميع محددات الاستثمار الأجنبي كمتغيرات لها تأثير علي كل من المدى الطويل وال المدى القصير .

أ- دراسة علاقة المدى الطويل بين الاستثمار الاجنبي ومحدداته

نظرا لوجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الاجنبي ومحدداته تم تقدير المعلمات طويلة المدى لنموذج ARDL وفقا للنتائج المعروضة في الجدول أدناه. تم تقدير نموذج ARDL باستخدام ٤ فترات ابطاء بناءً على معيار Akaike Information Criterion (AIC) وذلك للمتغير التابع بما يتسق مع طبيعة البيانات. بينما فترة ابطاء واحدة للمتغيرات المستقلة اخذا في الاعتبار صغر حجم العينة.

جدول رقم (٥): تقديرات معالم المدى الطويل لنموذج ARDL

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BUSSINESS EDUCATION	٣,٥٦٤٣٨٢	١,٣٤٦٧١٥	-٢,٦٤٦٧٢٣	٠,٠٠٩٤
EXPENDITURE	١٨,٦٦٩٦٩٨	٩,١٩٤٦٢٤	٢,٠٣٠٥٠١	٠,٠٤٤٩
GDPGROWTH	١٨,١٨٦٤٩٦	٧,٠٤٣٦٠٤	٢,٥٨١٩٨٧	٠,٠١١٢
INFLATIONRATE	-١٧,١٦٨٤٢٨	١٠,١٢٠٢٢٠	-١,٦٩٦٤٤٨	٠,٠٩٢٨
UNEMPLOYMENTRATE	٨,١٦٤٨١٣	٤٦,٧٤٩٧٩١	٠,١٧٤٦٤٩	٠,٨٦١٧
C	٦٨٨,٤١٠٠٩٢	٣٧٠,٤٠٣٧٣٧	١,٨٥٨٥٤٠	٠,٠٦٥٩

من جدول رقم (٥) يتضح ما يلي :

- يوجد تأثير موجب لمؤشر بيئة الاعمال على الاستثمار الأجنبي في المدى الطويل وذلك بثقة ٩٥٪ لان قيمة P-value اقل من ٥ فكلما تأخر ترتيب السعودية في مؤشر بيئة الاعمال ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر ب ٣.٥٦٤ مليون تقريبا وذلك في المدى الطويل وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.
- يوجد تأثير موجب لمعدل النمو على الاستثمار الأجنبي في المدى الطويل وذلك بثقة ٩٥٪ لان قيمة P-value اقل من ٥٪, أي ان كلما زاد معدل النمو ب ١٪ يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر ب ١٨.١٩ مليون تقريبا وذلك في المدى الطويل وذلك مع ثبات العوامل الأخرى

- يوجد تأثير موجب للأنفاق على التعليم على الاستثمار الأجنبي في المدى الطويل وذلك بثقة ٩٥% لان قيمة P-value اقل من ٥%, أي ان كلما زاد الانفاق علي التعليم ب ١% يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر ب ١٨.٦٦٦ مليون تقريبا وذلك في المدى الطويل وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.

ب- دراسة علاقة المدى القصير بين الاستثمار الاجنبي ومحدداته

بعد تقدير نموذج ARDL في المدى الطويل، فإن الخطوة الثالثة هي نمذجة المعلمات الديناميكية قصيرة المدى في إطار عمل ARDL. وبالتالي يتم الاحتفاظ بالقيم المتأخرة لجميع السلاسل الأصلية (أي وجود توليفة خطية يشار إليها بمصطلح تصحيح الخطأ ، $ECMt-1$) في نموذج ARDL. يعرض الجدول أدناه نتائج نموذج تصحيح الخطأ المقدر للنموذج باستخدام تقنية ARDL. يتم اختيار النموذج بناءً على AIC.

جدول رقم (٦) : معاملات قصيرة الاجل في المدى القصير

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI (-1))	٠,٥٠٧٤٣٧	٠,٠٧٠٢٠٩	٧,٢٢٧٤٩٠	٠,٠٠٠٠
D(BUSSINESS)	١,٦٧٣٧٤٤	١,٠٣٠١٩٦	١,٦٢٤٦٨٥	٠,١٠٧٣
D(EDUCATION <i>Expenditure</i>)	٤,٠٩٣٠٠١	٢,١٤٧٣٠٠	١,٩٠٦١١٥	٠,٠٥٩٤
D(GDPGROWTH)	٦,٠٦٨٩٣١	٣,٠١٥٠٠٠	٢,٠١٢٩١٢	٠,٠٤٦٧
D(INFLATIONRATE)	-٣,٧٦٣٨٧٥	٢,٣٥٥٥١٨	-١,٥٩٧٨٩٧	٠,١١٣١
D(UNEMPLOYMENTRATE)	٢٥٧,٥٧٩٥١٦	٦٩,٨٤٦١٤٠	٣,٦٨٧٨١٣	٠,٠٠٠٤
CointEq (-1)	-٠,٢١٩٢٣٢	٠,٠٣١١٩٩	-٧,٠٢٦٩٨١	٠,٠٠٠٠

$$\text{Cointeq} = \text{FDI} - (-٣,٥٦٤٤ * \text{BUSSINESS} + ١٨,٦٦٩٧ * \text{EDUCATIONPAYMENT} + ١٨,١٨٦٥ * \text{GDPGROWTH} - ١٧,١٦٨٤ * \text{INFLATIONRATE} + ٨,١٦٤٨ * \text{UNEMPLOYMENTRATE} + ٦٨٨,٤١٠١)$$

من جدول رقم (٦) يتضح الاتي:

- لا يوجد تأثير لمؤشر بيئة الاعمال علي الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في المدى القصير وبنسبة ٩٥٪ حيث ان قيمة المعنوية أكبر من ٥٪ وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.
- القيمة المقدرة للمعامل الخاص بنموذج تصحيح الخطأ ECM يشير إلى أن حوالي ٢٢ في المائة من اختلال الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل يتم تصحيحه في المدى القصير لنفس الربع السنوي.

٣- قياس جودة النموذج

جدول (٧): مقاييس جودة النموذج

R-squared	٠,٩٤١٠٣٩	Mean dependent var	١٢٣,٥٠٤٥
Adjusted R-squared	٠,٩٣٥٣٧٠	S.D. dependent var	٢٠٢,٥٣٠١
S.E. of regression	٥١,٤٨٨٢٨	Akaike info criterion	١٠,٨١١٣٥
Sum squared resid	٢٧٥٧٠٨,٥	Schwarz criterion	١١,٠٧٣٩١
Log likelihood	-٦١٠,٦٥٢٦	Hannan-Quinn criter.	١٠,٩١٧٩٢
F-statistic	١٦٥,٩٨٧٣	Durbin-Watson stat	١,٨١٣٣٣٨
Prob(F-statistic)	٠,٠٠٠٠٠٠		

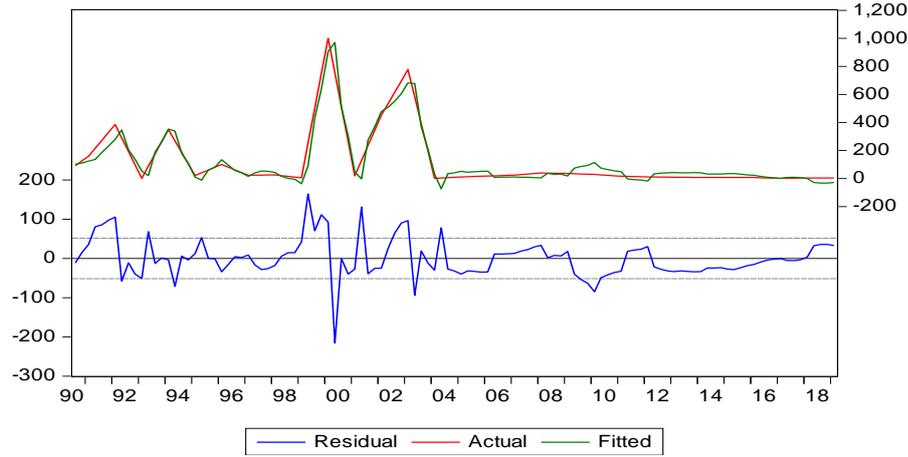
جدول (٨) : Q-statistics for residuals

١	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
١	٠,١٠٥	٠,١٠٥	٠,٩٦٠٦	٠,٣٢٧
٢	-٠,٠٠٢	-٠,٠١٣	٠,٩٦٠٩	٠,٦١٨
٣	٠,١٢٦	٠,١٢٩	٢,٣٧٠٩	٠,٤٩٩
٤	٠,٠١٢	-٠,٠١٦	٢,٣٨٤٠	٠,٦٦٦
٥	٠,٠٤٥	٠,٠٥٠	٢,٥٦٥٧	٠,٧٦٧
٦	-٠,٠٧٠	-٠,٠٩٩	٣,٠١٧١	٠,٨٠٧
٧	٠,١٧٥	٠,٢٠٤	٥,٨٧٤١	٠,٥٥٥
٨	-٠,١٦٠	-٠,٢٤٣	٨,٣١٦٧	٠,٤٠٣
٩	٠,٠٤٠	٠,١٦٢	٨,٤٧٢٥	٠,٤٨٧
١٠	٠,٠٤٤	-٠,٠٨٨	٨,٦٦٣٠	٠,٥٦٤
١١	-٠,١٣٤	-٠,٠٣٦	١٠,٤٤٩	٠,٤٩١
١٢	-٠,٠١٦	-٠,٠٧٢	١٠,٤٧٦	٠,٥٧٤

ويتضح من الجدولين (٧)، (٨) أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي حيث أن قيمة Durbin Watson قريبة من ٢، وكذلك من احتمالات إحصائيات Q، فمن الواضح أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي حيث أن قيمة p أكبر من ٠.٠٥، أيضاً ويدعم الشكل البياني التالي رقم (٣) حيث تتناثر الأخطاء بشكل عشوائي، بالإضافة إلى أن القيمة المقدره هي تقريباً نفس القيم الفعلية. أيضاً يتضح من جدول (٧) ان قيمة R-square قريبة جدا من ١ وهذا يدل علي جودة النموذج.

ويتضح من الشكل التالي ان القيم المقدرة متطابقة تماما مع القيم الحقيقية مما يدل على قوة النموذج وأيضا الأخطاء لها شكل عشوائي مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباطية بين الأخطاء.

شكل رقم (٣) : قياس جودة النموذج



خامسا: النتائج والتوصيات

توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

- شهد المناخ الإداري للبيئة الاستثمارية السعودية تحسناً بعد إنشاء بنيته التحفيزية (نظام الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد، الهيئة العامة للاستثمار) فقد شكلت المملكة العربية السعودية إحدى الوجهات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة غرب آسيا، حيث استحوذت على غالبية التدفقات إقليمياً عام ٢٠١٩.
- ان التحسينات التي أُدخلت على بيئة الأعمال في المملكة تعتبر المحرك الأساسي الجاذب للاستثمار، وكان لذلك أثراً إيجابياً على تحسين سهولة ممارسة الأعمال التجارية في المملكة

ويتضح من هذه النتائج السابقة للتحليل الإحصائي رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود علاقة موجية ذات دلالة إحصائية بين بيئة الأعمال وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة بالمملكة.

كذلك أظهرت نتائج البحث ان:

- توفير بيئة أعمال مناسبة وتطوير الأنظمة والتشريعات يساهم في تحفيز المزيد من المستثمرين الأجانب للاستثمار في المملكة وأدى الى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة،
- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل المملكة يساهم في زيادة الإنتاج والاستفادة من الموارد المتاحة وتنوع مصادر الدخل ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.
- يساهم تدفق الاستثمارات على نقل وتوطين التكنولوجيا واكساب قوة العمل المزيد من المهارات كما انه يساهم في زيادة الانفاق على رأس المال البشري ممثلاً في الانفاق على التعليم.
- انخفاض معدلات البطالة، والتشجيع على عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز رائدي الأعمال، ينعكس بشكل مباشر على قوة الاقتصاد السعودي ومن ثم تحفيز المستثمرين الأجانب علي فتح مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمملكة كما ان جذب مزيد من الاستثمارات يؤدي الى خلق وتوفير المزيد من فرص العمل الجديدة ومن ثم المساهمة في انخفاض معدل البطالة.

ويتضح من هذه النتائج رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود علاقة موجية ذات دلالة إحصائية بين تدفق الاستثمارات وتحسن الأداء الاقتصادي للمملكة وذلك بالتأثير على النمو الاقتصادي والبطالة والاستثمار في راس المال البشري

التوصيات:

- تحديث الأنظمة والإجراءات والتشريعات وتقديم التسهيلات اللازمة ومعالجة العوائق واتخاذ السياسات التي تخلق بيئة استثمارية جاذبة.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات خاصة في القطاعات ذات العلاقات التشابكية والترابطية مع القطاعات الأخرى، من أجل تعظيم المردود من هذه الاستثمارات، والأنشطة ذات القدرات التصديرية العالية للتخفيف من حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية.
- إنشاء مدن صناعية جديدة على مستوى مناطق المملكة وعدم تركزها في مناطق معينة.
- دراسة المعوقات التي تقلل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من النواحي الاقتصادية أو الإدارية أو القانونية والعمل على حلها بشكل سريع.
- نشر وتوضيح الفرص الاستثمارية في المملكة عن طريق المؤتمرات الدولية والندوات والمكاتب التجارية للمملكة في دول العالم والسفارات والقنصليات، وإنشاء فروع للهيئة العامة للاستثمار في الدول ذات الشراكات العالمية مع المملكة.
- تفعيل دور مكاتب التمثيل التجاري بالخارج، وتوفير نظام معلومات متكامل يشتمل على بيانات ومعلومات تحدث باستمرار حول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لبيئة الأعمال السعودية والفرص المتاحة فيها، وتوفير جميع المعلومات المتعلقة بأنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوراتها والحوافز الممنوحة للمستثمرين على أن تكون هذه المعلومات وافية وعلى درجة عالية من الشفافية.
- العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات اقتصادية محددة تحقق الاستفادة من ميزات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يتم من خلال وضع خريطة استثمارية بالقطاعات المراد الاستثمار بها،

- مع مراعاة عدم توجيه تلك الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي يمكن للمستثمر السعودي أن يستثمر بها بكفاءة.
- تقليل إجراءات الحصول على التراخيص وتكلفتها وجعل جهة واحدة منوطة بهذه التراخيص وتتعامل تلك الجهة بدورها مع كافة الجهات الحكومية المنوطة بالترخيص والمشروع.
- تبسيط إجراءات التقاضي وزيادة القدرة على تسوية الخلافات التجارية من خلال نظام تقاضي متخصص للمعاملات المالية التجارية.
- حماية الملكية الخاصة وتسجيلها دون أعباء مالية ضخمة حتى لا تؤدي لهروب المستثمرين نتيجة لارتفاع تكاليف التسجيل، وتفعيل قانون حماية الملكية الفكرية لحماية حقوق الاختراع، مما يساعد على نقل التكنولوجيا ورفع كفاءة الإنتاج.
- تدريب وتطوير وتنمية الموارد البشرية السعودية وتأهيلها وتدريبها تدريباً عالياً في المجالات الإدارية والتسويقية من أجل أن يكون لها دوراً فاعلاً في جذب الاستثمارات والاستفادة أيضاً من نقل التكنولوجيا التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعزيز وتنمية بيئة الاتصالات لأنها أصبحت عامل هام جداً في تطوير البيئة الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين.
- العمل على فتح افاق الاستثمار في مجال المعادن والسياحة والثقافة والترفيه واللوجستيات والخدمات، بالإضافة إلى المشاريع الكبيرة والعلاقة على البحر الأحمر ومشروع نيوم بما يجعل المملكة بيئة فريدة لجذب الاستثمارات الأجنبية من كافة انحاء العالم.

المراجع

- إسماعيل، محمد، حسن، جمال
قاسم (٢٠١٧)، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، ص ص ٣١:١.
- عبد السلام، رضا (٢٠٠٥)،
"مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية"، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى.
- محمد، زيدان، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال-نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، بدون سنة نشر، ص ص ١١٧ : ١٤٨ ، متوفر بموقع:
https://www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles_Renaf_N_٠١/article_٠٥.pdf
- حسين، معاوية أحمد (٢٠١٤)،
"الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م ٢٨ ع ٢، ص ص ١٠٣ - ١٥٠.
- خطاب، محمد عبد اللطيف
(٢٠١٦)، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي للمملكة العربية السعودية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد التاسع والأربعون، ص ص ٣٧٠-٣٤٣.
- ولدبوله، سميه (٢٠١٩)، "أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة

قياسية للفترة ما بين ٢٠٠٠ - ٢٠١٧، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، جامعة أحمد دراية، الجزائر.

- محمد، ساحل، محمد، طالبي (٢٠٠٨)، "التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة تحليلية تقييمية"، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الرابع، ص ص ١٥١ : ١٧٦ .

- الهيئة العامة للاستثمار السعودية: <http://www.sagia.gov.sa>

- غرفة الرياض (٢٠١٨/٢٠١٩)، "الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠- المحفزات والتحديات".

- مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٣)، التقرير السنوي التاسع والأربعون.

- وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية التاسعة (١٤٣٢/٣١ - ١٤٣٦/٣٥ هـ) (٢٠١٠-٢٠١٤ م).

- وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية العاشرة (١٤٣٦/٣٧ - ١٤٤٠/٤١ هـ) (٢٠١٥-٢٠١٩ م).

- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال <http://www.doingbusiness.org>

- مؤشر الاندماج في العولمة، متاح علي: <http://globalization.kof.ethz.ch>

- Aitken, B., Hanson, G.H. and A.E. Harrison (١٩٩٧) "Spillovers, Foreign Investment and Export Behavior", Journal of International Economics, ٤٣, El Sevier Science B.V, pp. ١٠٣-١١٠. Blomström, M. and A. Kokko (١٩٩٦), Ibid, pp. ٢٥- ٢٦.
- Almahmood, Abdulaziz (٢٠١١), Foreign direct investment in Saudi Arabia: joint venture equity shares and source country characteristics, Newcastle University Business School.URL: <http://hdl.handle.net/١٠٤٤٣/١١٢٨>
- Moore, Mick, Schmitz, Hubert (٢٠٠٨), "Idealism, Realism and the Investment Climate in Developing Countries", Institute of Development Studies, University of Sussex Brightonm England, Working Paper ٣٠٧.
- Alshareef, Nasser (٢٠١٣), "The Opportunities and Limitations of FDI in Saudi Arabian Financial Sector", Submitted to: RIBM Doctoral Symposium.
- Richardson, P. (١٩٩٧) "Globalization and Linkages: Macro-Structural Challenges and Opportunities", OECD Working Paper, No.١٨١, OECD/GD (٩٧) ٤٧, Paris, p.١٩.
- Shrestha, M.B. and Bhatta, G.R., ٢٠١٨. Selecting appropriate methodological framework for time series data analysis. The Journal of Finance and Data Science, ٤(٢), pp.٧١-٨٩.
- William G. Nickels, James M. McHugh, others (٢٠٠٢) Understanding Business, McGraw Hill, USA, P١٠.

